

# هول أزمة الزواج

كيف تجت المشاكل الاجتماعية

للأستاذ س. ق

تردد على الألسنة منذ سنوات حكاية أزمة الزواج ، وتبذل اقتراحات متناثرة حولها وحول أسبابها وعلاجها فيتناولها بعضهم من الوجهة الأخلاقية ويشير بإلغاء البغاء ومراعاة الحشمة في الأزياء ورعاية الآداب العامة ومنع الاختلاط ، ويتناولها بعضهم من وجهة شبيهة بالاقتصادية ، فيشير بسن قوانين لتحديد المهوور والغاء أو تخفيف نفقات الخفلات والجهاز ، ويتناولها بعضهم من الوجهة الأدبية فيشير بفرض صرائب على العزوب وبذل المعونة للأزواج . . . أنى آخر هذه الاقتراحات .

والمشاكل الاجتماعية لاتعالج بمثل هذا النحو من الاقتراحات المرتجلة ، ولا يصح تناولها من وجه واحد أو حووه متقاربة . فبإزاء المشاكل الاجتماعية أوضاعها منشؤها أنها مشاكل معقدة متشابكة متعددة الأسباب كثيرة المنحنيات ولاتنوءات .

وفي هذا المقال أريد أن أرسم الخطوط الرئيسية لبحث مشكلة أزمة الزواج . وأن أضع البرنامج الذي يمكن تناوُلها على أساسه تناوُلها شاملاً سلبياً دون أن أضع اقتراحات معينة . فوضع الاقتراحات نتيجة لدراسات وإحصاءات هي التي أوجه النظر إلى العناية بها في هذا المقال .

قبل كل شيء يجب أن نحدد معنى " أزمة الزواج " وألصق تعريف لها : هو وجود عدد كبير من الشباب والشابات في سن الزواج أو بعدها ، لا يريدون الزواج . أو يريدون ولكن تحول بينهم وبينه الحوائل على اختلافها ؛ أو وجود عدد من الشباب لا يقبله عدد من الشباب في مجموعة الأمة . ولا بد أن تكون النسبة في هذه الحالات كلها مرتفعة حتى يصح أن نقول : إن هناك أزمة .

ومجرد الملاحظة الشخصية لا يكفي للعكس في هذه المسألة . فلا بد من الإحصاء العام ، قبل أن نتوهم وجود أزمة لا وجود لها ، أو ننفي وجود أزمة حاصلة ، وعلى ضوء الإحصائيات نتبين نوع الأزمة ودرجتها فنحسن العلاج . ويخيل أني أننا نتأثر بالحالة في بعض المدن فنضخم حجم هذه الأزمة أكبر من حقيقتها ؛ والإحصاء هو الذي يعصمنا من التوهم والخيال .

ثم ينبغي أن نبحث العلاقة بين هذه الأزمة - على فرض وجودها - وبين الحالة الاقتصادية العامة ومستوى الدخل الفردى ، فكثيرا ماتقوم العقبات الاقتصادية وهبوط الدخل دون تحقيق رغبة الكثيرين في الزواج ولا سيما في المدن وبين المتعلمين من سكانها خاصة ؛ إذ أن مستوى الحياة في نظر هؤلاء أعلى ، ومطالبها أكثر ، ونفقات تربية الأبناء في وسطهم أضخم ، فإذا لم يكن لهم دخل معين أو إذا هبط إيرادهم الفردى أجمعوا عن الارتباط العائلي على غير استعداد .

وعند النظر إلى هذه الناحية نحتاج للبحث في علاقة سنى الدراسة طولاً وقصراً بهذا الموضوع لنرى إن كان طول فترة التعليم سبباً من أسباب ارتفاع السن قبل الارتباط بزوجة ، وهل يستطيع التوفيق بين الرغبة في التعجيل بالزواج وبين المحافظة على مستوى علمي خاص . كما نحتاج للبحث فيما إذا كان يستحسن في هذا المجال الاكثار من التعليم الصناعي والزراعي القصير الأمد ، مما يخرج طبقة من العمال يسدون حاجة السوق ويستعملون الكسب وبناء الأسر في سن مبكرة .

ثم لا بد من بحث مسألة نظام التوظيف والعمل ، وما إذا كانت أوضاعه الحالية تكفل للشبان مورداً مالياً يعينهم على الارتباط العائلي في فترة قصيرة بعد التحاقهم بالعمل ، وهذا يلزم مسألة أخذ الأذى للابتداء في المرتبات والأجور : هل تبدأ مرتفعة مع قلة العلاوات ، أم تبدأ منخفضة مع سرعة العلاوات إلى مستوى حاص يكفل الحياة ، وأى الحالتين يساعد على بناء البيوت وتكوين العائلات .

وهنا ترد على الذهن مسألة توظيف الفتيات . وما إذا كان هذا يساعد على حل الأزمة أو على تفاتها . وأحسب أن كل فتاة تعمل في موضع شاب إنما تغلق بيتاً وتهدم أسرة بل تندبها قبل وجودها . فالشاب لو أخذ مكانها لاستطاع أن يتروح بها أو بأختها . أما هي فلا تستطيع إلا أن تسد باب الرزق على منزل زوجية سابع في عالم الآمال .

فإذا فرغنا من الناحية الاقتصادية نظراً إلى الناحية النفسية في الموضوع . وعندئذ نبحث علاقة الأزمة بالاضطرابات السياسية والحربية والاقتصادية العامة والخاصة . فالزواج استقرار أو طاب للاستقرار . وهو الاضطلال بتبعة والإقبال على بناء . وملاحظ أن الاضطرابات العامة كحالة الحرب التي نحن فيها تعمل في اتجاهين متوارين في هذه المسألة : فهي تدعو إلى الخوف والاحجام عن 'الابتداء' بتبعات جديدة ، فتعمل من هنا على تعويق خطوات الزواج ، وهي من الناحية الأخرى تلهب غريزة الأمم المعرضة للفناء أو النقص لتندرك هذا الخطر بالزواج والتوند ، وكذلك تحفز الكثيرين لاغتنام الأيام التي لا يدرون كم بقي لهم منها كي يستمتعوا فيها بحياة زوجية سعيدة ، كما أن الحياة المضطربة في الخارج قد

تحفزهم - تحت إرهاب الحصى إلى طك ما من مستشرق يؤولون إليه وهو بيت الزوجية  
الرتيب، ومن هنا تعمل الاضطرابات على حث حضرات الزوج، ولا بد لأي باحث اجتماعي.  
أن يتبين أولاً أثر هذه الحالة في المجتمع الذي يريد دراسته ويرى أي الخطيين لتنازين أسرع  
تحركوا أطول امتداداً .

والحالة الخلقية عهـل نعى الأيدي إهماله، فحينما يسود الانحلال الخلق بين الجنسين  
وتحكم الأنانية، وتنهـار الطباع البشرية التي تميل إلى حالة السلامة إلى الانشاء والبناء وتهرب  
في حالة المرض من الجهد وتفر من التبعات، حينئذ تتفاقم أزمة الزواج وتفشو وسائل  
الإرواء الغريزي المحتجئة، لأن الحياة نفسها تفقد قيمتها وتبسط منزلتها في نفوس الأحياء .  
وارتفاع المستوى الخلق والنفسى عامة يتبعه الإقبال على الحياة المنتظمة الراقية في البيوت العفيفة .

فلا بد من دراسة هذا الجانب بلا تحيز ولا تطير . وفي أثناء هذه الدراسة يفيد الباحث  
أن يعلم الكثير عن عدد البيوت التي تحطمت بالطلاق أو غير الطلاق، وأن يفحص عن أسباب  
تسقطها . كما تفيد المعرفة الحقيقية لكل ما يتبع بالبقاء السرى بجميع درجاته والطبقات  
التي تراوله من الجنسين . أما بقاء العلى فلا أرى له كبير خطر في هذا الموضوع . فالمعروف  
أن أحط الطبقات هي التي تراوله ، وأبه لا يبقى في النهاية عن الزواج ولا يصمد من يريد  
بناء الأسرة عن بنائها . وهو أقرب إلى أن يكون مرضاً من أن يدخل في الجانب الأخلاق  
في الحياة . وإن كان هو في ذاته وصمة إنسانية يذهب معها ، ولكن بعد سد منابعه التي  
تقذف بالغبايا دون الاقتصار على سد مصابه وحدها بإغلاق المواخير .

ولا أحاول أن أنكر الأثر النفسى للمغالة في المهور ونفقات الزواج والحياة الزوجية  
فضلاً على الأثر الأقتصادي - ولكني لا أميل إلى المبالغة في تصحيح هذا الأثر ، فتلك  
المغالة نفسها عرض من أعراض حالة نفسية خاطئة . وهي تقويم الحياة بمظاهرها لا بحقائقها،  
وهي حالة تنفسي في عهد الانحلال النفسى وتحتفى في عهد التماسك والقوة .

والبحث في هذه الحالة ينبغي أن يتناول حقائقها العميقة لا أعراضها الظاهرة . وأن  
يتناولها في معرضها النفسى العام لا في حيزها الذاتى الضيق ، حين تصحح مقاييس الحياة  
عامة بالتربية الصحيحة تحفظ قيمة المظاهر التي يحرص الكثيرون عليها وتبرز قيمة الحقائق  
التي لا ينتفتون إليها وتصبح سلامة الطباع وقوة الأخلاق وتوافق الأمزجة والشعور بين  
الزوج ونروحة أهم من المهور والجهاز ومن الخفلات والنفقات .

وكل ما تقدم إنما هو نظرة إلى الموضوع من أحد جوانبه الكثيرة . فيبقى مثلاً أن  
نستأن أنفسنا :

هل يحسن بنا أن نشجع الزواج ، أى أن نكثر من النسل ونزيد من التعداد بمختلف وسائل التشجيع وبمكافحة عوامل الإحجام ، قبل أن نتخذ خطوات اقتصادية — وربما سياسية — معينة ؟

لقد تزايد عدد السكان في مصر في خلال الأربعين عاما الأخيرة بمعدل ٦٦ في المائة تقريبا أى الثلثين ، وإذا استمرت نسبة الزيادة مطردة فسيباعد التعداد في سنة ١٩٥٧ نحو عشرين مليوناً من السكان . ولكن زيادة مساحة الأراضي المزروعة لم تزد في الفترة التي حددناها إلا بنحو ٢.٥٪ ولا ينتظر أن تزيد في العشرين سنة القادمة إلا بمعدل نحو ١.٥٪ على أحسن تقدير . وقد كان من آثار زيادة نسبة المواليد عن نسبة زيادة الأرض المزروعة هبوط شديد في متوسط الدخل ، معناه الهبوط في مستوى المعيشة ، الذي يتبعه حتماً انتشار الأمراض وضعف الصحة العامة ، كما تتبعه زيادة عدد الجرائم وبخاصة جرائم السرقة والسلب والنهب ، وجرائم القتل في بعض الأحيان ومعنى هذا كله هبوط المستوى الاجتماعي العام .

نعم إن النهضة الصناعية عوضت شيئاً من تناقص نصيب الفرد من الغلة الزراعية ، ولكنها لم تسد إلا جانباً صغيراً نسبياً من هذا التناقص ، ولا ينتظر لأسباب كثيرة أن تتغير هذه الحال كثيراً في المستقبل القريب .

فهل يحسن بإزاء هذه الحالة أن نعمل على قلة النسل ؟ وما الوسيلة التي نختارها ؟ أليكون أزمة الزواج حلاً تختاره الطبيعة لتحقيق هذه الغاية ، أم تتدخل نحن بوسائلنا الصناعية لمحاولة دون تضخم السكان ، أم نفكر في وسائل أخرى تكافئ "زيادة المنتظرة" ؟

يرى الدكتور "كلايند" مدير قسم الخدمة الاجتماعية في الجامعة الأمريكية في بحث قيمته عن "مشروع لتنظيم السكان" ، في مصر نشره بالمقتطف أن من الضروري كأحدى وسائل التنظيم لكثيرة التي ذكرها العمل على تحديد النسل (أولاً) برفع مستوى تفكير الجمهور المصري فيما يختص بالمواليد والغرض منه والظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة . و(ثانياً) بإنشاء مستشفيات لإرشاد الجمهور إلى وسائل منع الحمل . و(ثالثاً) بسن القوانين تدريجياً لمنع توالد غير الصالحين من الأشخاص الذين هم عالة على المجتمع .

ويرى أن موارد مصر الذاتية لا تسع إلا لاثني عشر مليوناً من السكان كي يعيشوا عيشة معقولة . وأن كل زيادة على هذا العدد يتم تأتى على حساب مستوى المعيشة ، وذلك يبع العمل السريع على تخفيض عدد السكان في المستقبل بدلاً من الزيادة المطردة المنتظرة .

ويكتب الأستاذ عبد الحميد نافع عضو مجلس النواب المصري في مجلة الشؤون الاجتماعية مقالاً عنوانه "الدعوة إلى تحديد النسل جريمة قومية لا ضرورة اجتماعية" تمكن معرفة محتوياته من عنوانه !

وهذا الرأي وذلك لا بد من استعراضهما عند البحث في أزمة الزواج ، وعلى ضوء  
الاعتبارات المختلفة نستطيع أن نحدد موقفنا من مشكلة النسل التي تمت بصلة وثيقة  
إلى موضوع الزواج .

وهنا تعرض للباحث مسألة أخرى ، وهي أن الأزمة إن وجدت فبمأ توجد عابدا  
بين الطبقات المثقفة التي تحسب للحياة حسانها وتريد لأبنائها مستوى حاصا وتحشى ألا توفر  
لهؤلاء الأبناء ذلك المستوى فتفرق من الزواج كارهة . أما الطبقات الجاحلة الفقيرة فهي  
ماضية في الزواج وتنازل لتسجيب لداعى الغريزة ، ثم لدواعى اقتصادية تجعل الولد رأس  
مال لأبيه ، لأنه يعمل ويأتى بإيراد مهما صغر فهو زيادة ضرورية في الدخل .

ومعنى هذا أن العناصر المتأخرة تتناقص وتضمحل ، والعناصر المحنطة تتكاثر وتموت .  
وفى هذا خطر على مستوى الأمة الاجتماعى والعقل والصحة يجب الانتباه إليه عند التفكير  
فى المسألة بوجه عام .

فهل يحسن والحالة هذه أن نعمل على تحديد النسل فى الطبقات المحنطة ، وعلى تكثيره  
فى الطبقات المتأخرة ، وهل نملك وسائل التحديد والتكثير ؟  
هذه مسائل تستحق النظر فى أثناء البحث المفروض .

ثم إن الحديث عن ضيق الرقعة المصرية بأقياس إلى تكاثر السكان يثير التساؤل عما  
إذا كان يمكن إيجاد منافذ للهجرة ، وأقرب هذه منافذ هو السودان شطر الوادى الأعلى ،  
وهذا يقتضى بكوننا سياسية واقتصادية لا يحسن إغفالها عند بحث أزمة الزواج ومشاكل  
التعداد .



هذه أظهر مواد البرنامج الذى نختاره لبحث هذه الأزمة — على فرض وجودها —  
ووراءها مواد أخرى تتفرع عنها ولا تتجاوزها ، والفحص عن هذه المواد وتحقيقها لا يكون  
ارتجالا ولا يوكل للذرع والآراء المختلفة ، ولكن يجب أن يوكل إلى الحقائق الإحصائية ،  
وإلى الأرقام والتقديرات المصبوطة .

ويمكن أن تشكل لجنة عامة تنقسم إلى لجان فرعية تتولى كل منها مادة من هذه المواد  
التي استعرضناها ثم تصفى هذه اللجان بحوثها وتوازن بينها مجتمعة . وترى ما تستطيعه الدولة  
وما لا تستطيعه منها ، ولكى أبرز هذه المواد حالصتها أنحصها فى النقاط التالية :

( ١ ) هل توجد أزمة زواج ؟ وما هو مداها ؟ وفى أى الأوساط ترتفع أو تنخفض

نسبتها ؟

(٢) ما العلاقة بين هذه الأزمة وبين الحالة الاقتصادية بوجه عام ومستوى الدخل الفردي بوجه خاص ؟

(٣) ما مدى الارتباط بين الأزمة وبين سبب التعليم ونوع الدراسة ؟

(٤) هل لنظم التوظيف والعمل أثر في إحداث أزمة من الوجهة الاقتصادية والعملية ؟

(٥) ترى يساعد توظيف الفتيات على شدة الإعراض عنها ؟

(٦) إلى أى حد تؤثر الاضطرابات النفسية سواء بسبب الاقتصاد أو الحرب أو الأخلاق في الإعراض عن تكوين أسر جديدة ؟

(٧) هل عوامل الهدم في هذه الأسر أوفر أو أقل من عوامل البناء ، وما أثر التربية المدرسية والمنزلية في تعديل هذه الحالة وما وسائل هذه التربية ، وهل يحسن أن يتدخل التشريع فيها ؟

(٨) هل من مصلحة المجتمع المصرى أن يشجع التزاوج والتناسل أم أن يحدد النسل ، وما الوسائل التي يحسن اتباعها ؟

(٩) ما مدى مقدرة الدولة على ضمان زيادة الدخل القومى بنسبة زيادة التعداد ؟

(١٠) هل نملك منافذ للهجرة وهل نستطيع توزيع وسائلها المادية ؟

وقبل أن تبحث هذه المواد بحثا مستفيضا يحسن إرجاء الاقتراحات المرتجلة المتأثرة بملاحظات شخصية أو نزعات فكرية ، فالمجتمع هو الحياة ، والحياة أعقد ما واجه الجنس البشرى من المشكلات ما

س . ق